العنوان:	التحرير الاقتصادي والنمو الصناعي في مصر
المصدر:	المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للاقتصاديين المصريين (تحرير الاقتصاد المصري) - مصر
المؤلف الرئيسي:	منتصر، عصام
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1993
مكان انعقاد المؤتمر:	القاهرة
رقم المؤتمر:	16
الهيئة المسؤولة:	الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع
الصفحات:	366 - 412
رقم MD:	83212
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الانفتاح الاقتصادي ، الأحوال الاقتصادية ، التنمية الصناعية ، الاقتصاد الحر، السياسة الاقتصادية ، الأحوال السياسية ، الليبرالية ، مصر ، الإصلاح الاقتصادي ، الاشتراكية ، النظم الاقتصادية، التمويل ، الصادرات ، الواردات ، العرض والطلب ، الاستثمارات الأجنبية ، الصناعات التحويلية ، النظم المالية ، القطاع العام ، القطاع الخاص ، الميزانية، القروض
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/83212

البحث الثامن

التحرير الاقتصادى والنمو الصناعى فى مصر

أ.د. عصام منتصر

١) الاطار العام والتطور التاريخى لحركة التحول الاقتصادى نحو الليبرالية (١٩٧٣-١٩٩١) :

بدأت عملية التحول الاقتصادى نحو الليبرالية منذ بداية السبعينات مع إتباع نظام الانفتاح الاقتصادى، وقد ركزت سياسة الانفتاح فى البداية على تشجيع الاستثمار الأجنبى والعربى فى مصر وذلك بإصدار القانون رقم ١٩٧٤/٤٣ الذى يمنح رأس المال الأجنبى معاملة خاصة فى صورة اعفاءات ضريبية وصلاحيات استثنائية فى إدارة المشروعات وذلك بغية تشجيع مساهمته على تمويل المشروعات ورفع معدلات النمو، كما تم أيضا إنشاء السوق الموازية للصرف الأجنبى كخطوة أولى نحو تحرير التعامل فى أسواق الصرف وترك أسعارها لآليات السوق .

واكب التحول فى السياسة الاقتصادية جملة تطورات أخرى هامة، داخلية وخارجية، كان لها أثر كبير على مسار ونمط نمو الاقتصاد المصرى منذ إتباع سياسة الانفتاح من بين هذه التطورات حرب أكتوبر ١٩٧٣ والحرب العراقية الايرانية فى نهاية السبعينات وما تلاها من ارتفاع طفرى فى أسعار البترول وعوائد الدول المصدرة له بما فى ذلك مصر. بالاضافة لذلك، فقد سمحت اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل بإعادة فتح قناة السويس واستعادة مصر لمواردها البترولية فى سيناء محققة بذلك زيادة كبيرة فى حصيلة الصادرات السلعية والخدمية من العملات الأجنبية . أما الزيادة الكبيرة فى عوائد الدول العربية المصدرة للبترول فى منطقة الخليج فقد خلقت طلبا كبيرا على العمالة المصرية

مما أضاف مصدرا جديدا لعوائد مصر من العملات الأجنبية فى صورة صافى تحويلات عناصر الانتاج (العمالة).

تم ايضا فى هذه الفترة بدء عملية تحول سياسى، مواكب للتحول الاقتصادى، فى صورة انتقال من نظام الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكى) إلى التعددية الحزبية. كانت الخطوة الأولى فى هذا المجال السماح بقيام منابر سياسية ثم إقامة الأحزاب وإن كان ذلك مقيدا بضوابط مركزية. حدث أيضا تطور كبير فى العلاقات الخارجية التى ركزت على توثيق العلاقات مع الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة، وتجميد العلاقات مع دول الكتلة الاشتراكية. أما علاقات مصر مع الدول العربية فقد قطعت بعد توقيع إتفاقية الصلح مع إسرائيل. من النتائج الاقتصادية الهامة لذلك تغير نمط العلاقات الخارجية وما تبعها من تدفق المساعدات الاقتصادية الخارجية، خاصة من الولايات المتحدة، التى أصبحت تمثل نسبة كبيرة من إجمالى تدفق الموارد المالية الخارجية.

مثل الاحتلال العراقى للكويت فى أواخر العام الماضى هزة خارجية إضافية كان لها تفاعلات كبيرة كمية وكيفية على الاقتصاد المصرى ومسار حركته، خاصة أن هذا الحدث قد تواكب مع التطورات الكبيرة التى حدثت فى الاتحاد السوفييتى ودول شرق أوروبا والتى أدت إلى تحول ليبرالى فى هذه الدول مما ساعد على إنهاء الحرب الباردة فاتحا الباب لقيام نظام اقتصادى وسياسى عالمى جديد.

كان من أثر هذه التطورات الأخيرة وتفاعلاتها الاقتصادية والسياسية فى مصر أن خلقت توازنات ومناخا اقتصاديا وسياسيا يدفع نحو الإسراع بعملية الإصلاح الاقتصادى والتحول الليبرالى بصفة عامة، كما خلقت أيضا مناخا خارجيا مواتيا للإسراع بخطى الإصلاح وذلك فى صورة تدفقات مالية خارجية ومطالبة أقوى بضرورة الاسراع بخطى الإصلاح والاستفادة من الظروف العالمية المواتية لذلك. يأتى

ذلك التوجه الخارجي أيضا بالتوازى مع توجه وأوضاع اقتصادية داخلية تتطلب وتطالب بضرورة الإسراع بعملية الإصلاح.

المحصل النهائى لهذه التطورات هو توقيع مصر لاتفاقيات التوازن الاقتصادى والتكيف الهيكلى مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى أوائل هذا العام. أيضا أعلنت الحكومة المصرية بلسان السيد رئيس الجمهورية عن رغبتها فى تحقيق هدف تحرير الاقتصاد المصرى فى مدة لا تتجاوز "ألف يوم" أى ما يقرب من ثلاث سنوات، وطالبت الحكومة المؤسسات العلمية بل والأفراد بالمشاركة فى وضع المقترحات وبلورة السياسات والآليات اللازمة لتحقيق هذا الهدف فى المدة المحددة له.

فى ضوء هذا العرض للتطورات التاريخية لعملية التحول والإصلاح الاقتصادى فى مصر منذ إتباع سياسة الانفتاح فى أوائل السبعينات وحتى الآن يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين من حيث حركة الإصلاح ومدى عمقها ونتائجها: الفترة الأولى وتمثل الجانب الأعظم من سنوات الإصلاح وتبدأ منذ بداية الانفتاح وتستمر حتى نهاية العام الماضى، أما المرحلة الثانية فقد بدأت مع بداية هذا العام، وعلى وجه التحديد بعد انتهاء حرب الخليج والتوقيع على إتفاقيات الاصلاح مع المنظمات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى).

تركز التوجهات الأساسية للمرحلة الأولى على تغيير الأهداف الاستراتيجية للدولة، إيديولوجية النظام الاقتصادى والسياسى للدولة وعلاقاتها الخارجية. صاحب هذا التحول، بطبيعة الحال، ظهور تشكيلات اقتصادية وسياسية بل وطبقات إجتماعية وعلاقات قوى داخلية جديدة. من العوامل المساعدة على ذلك، ليس فقط تحول المناخ السياسى والايديولوجى، بل أيضا قيام مصادر جديدة للعمالة والدخل غير خاضعة للمصادر التقليدية التى تهيمن عليها الحكومة وذلك من خلال زيادة العمالة الخارجية فى دول الخليج البترولية وتدفق الاستثمارات العربية فى مصر مما كان له أثر مضاعف (multiplier) على زيادة العمالة

والدخل فى النشاط الاقتصادى والدخل غير العامين. وكان للتدفق الهائل للموارد المالية الخارجية خلال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات على وجه الخصوص أثر كبير على السياسات الاقتصادية ونمط النمو الاقتصادى خلال هذه الفترة والصفة الغالبة على هذا النمط هو النمو غير المتوازن والزيادة الكبيرة فى الانفاق دون ما زيادة موالية فى الناتج الحقيقى. أيضا، وإن كان قد تم تحول فى الاتجاهات الاستراتيجية والايديولوجية بل وبعض السياسات الاقتصادية، إلا أن ذلك تم فى ظل ومن خلال الهيكل المؤسسى والاطار التنظيمى القانونى واللائحى السابق (أى الاطار الاشتراكى). تركز التغيير على التوجهات السياسية، دون أن يتعرض للاطارات المؤسسية والتنظيمية، أو العمليات والإجراءات التى تحدد الحركة الاقتصادية. أى أنه لم يتم أى تغيير يذكر من حيث استبدال نظام الإدارة الاقتصادية بالقرارات المركزية للأجهزة الإدارية بقواعد وقوانين تنظم العلاقات الاقتصادية بطريقة غير مباشرة لها صفة الاستقرار والحيدة بين المتعاملين، كما أن لها إطار قانون محدد للتعديل مما يضفى عليها قدرا من الاستقرار ويعطى للمتعاملين شعورا أكبر بالثقة فى ظل شفافية عملية وآليات التغيير.

بداية المرحلة الثانية للإصلاح فى أوائل هذا العام تمثل قفزة نوعية فى التطور التاريخى للإصلاح الاقتصادى فى مصر. فقد أجريت عدة إصلاحات أساسية خاصة فى جانب الإدارة الاقتصادية لتحرير أسعار الصرف وأسعار والفائدة وتنشيط سوق منظم للمال كأسلوب لتمويل العجز فى ميزانية الدولة عن طريق تمويل من موارد حقيقية وليس عن طريق الاقتراض من البنك المركزى وما له من أثر على زيادة كمية النقود. تم أيضا إتخاذ خطوات متسارعة نحو تحرير التجارة الخارجية والأسعار. هذه الخطوات خلقت مناخا جديدا للاقتصاد الاجمالى وسياسات إدارته. لقد

دخل الاصلاح الاقتصادى مرحلة التكثيف والتعميق وإن كان الطريق ما زال طويلا خاصة فيما يتعلق بجانب العرض وتحريره ووضع نظام إدارته .

خلال فترة المرحلة الأولى للتحول الاقتصادى، فقد قطاع الصناعة التحويلية أهميته كمحرك أساسى للتنمية فى مصر. فقد تعددت مصادر نمو الدخل أثناء هذه الفترة حيث نشأت مصادر جديدة مثل النمو فى موارد قطاع البترول، قناة السويس، تحويلات المصريين العاملين بالخارج، هذا بالإضافة لبعض القطاعات الجديدة الأخرى مثل السياحة والتجارة والمال. وكان جانب كبير من الدخول المتولدة من هذه المصادر فى صورة عملات أجنبية، يضاف إليها التدفقات المالية الخارجية فى صورة استثمار أو معونة أجنبية. بطبيعة الحال أدى ذلك إلى زيادة كبيرة فى حصيلة مصر من العملات الأجنبية وبالتالى قدرتها الاستيرادية. سمحت هذه الزيادة الأخيرة بزيادة استيراد السلع الصناعية مع زيادة الطلب الداخلى بل وارتفاع نسبتها إلى مجموع هذا الطلب. أما عن الناتج الصناعى فقد كان من نتيجة هذه التطورات زيادة استثمارات القطاع الخاص الصناعى، كما حدث بعض التحسن فى استخدام الطاقات الصناعية العاطلة نتيجة لوفرة فى العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الانتاجية لقطاع الصناعة. بالرغم من ذلك فقد تناقص نصيب قطاع الصناعة، عام وخاص، فى الناتج القومى، مما يقدم مؤشرا لفقدانه لوضعه الريادى للنمو والتنمية الاقتصادية فى مصر.

مع بداية عقد الثمانينات بدأت معدلات نمو الموارد الخارجية للنقد الأجنبى ومصادر الدخل تتباطا بشكل كبير بالأسعار الثابتة، بل بدأ جانب كبير منها فى التناقص لمواجهة هذا التراجع فى الموارد الاقتصادية الخارجية، إزداد اللجوء لتمويل الزيادة فى الإنفاق المحلى، استهلاكى أو استثمارى، عن طريق الاقتراض الخارجى والداخلى. إن الزيادة الكبيرة فى الإنفاق المحلى وتمويلها عن طريق التوسع النقدى من ناحية وعدم المرونة الهيكلية من جانب العرض فى ظل إطاره التنظيمى القائم، أديا إلى تصاعد معدلات التضخم مع تباطؤ معدلات النمو

القطاعى الحقيقة. فى النصف الثانى من عقد الثمانينات هبط معدل نمو الناتج الحقيقى للصناعات التحويلية إلى صفر وربما أصبح سلبيا فى السنوات القليلة الماضية.

تناقص إمكانية التمويل الخارجى للعجز الداخلى والخارجى بين الموارد والاستخدامات كانت من العوامل الرئيسية الضاغطة للتعجيل بعملية الإصلاح الاقتصادى. من المتوقع، كاحد أبعاد الإصلاح الاقتصادى وتحقيق توازن أكبر بين العرض والطلب الإجماليين، ألا يكون هناك نمو محسوس فى الطلب المحلى الحقيقى فى السنوات القليلة القادمة. كما أن زيادة معدل النمو الصناعى الحقيقى فى عقد التسعينيات تتطلب إذن توجه أساسى نحو التصدير. حتى بالنسبة لإمكانية نموه عن طريق الإحلال محل الواردات فإنه يلزم له أن يكون قادرا على المنافسة الداخلية والخارجية نظرا لالتزام الحكومة، كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادى، على تحرير التجارة الخارجية بما فى ذلك الحماية الجمركية لأقل من ٥٠٪ إن الارتفاع بالكفاءة الاقتصادية لقطاع الصناعة، عام وخاص، وزيادة قدرته التنافسية، محليا وخارجيا، يحتاج إلى تغيرات جذرية فى إدارته الاقتصادية، وهياكل أسواق عناصر انتاجه ومنتجاته بما فى ذلك إطاراتها التنظيمية وسياساتها.

٢) السياسات الاقتصادية التوسعية، الإصلاح الاقتصادى والتوازن الإجمالى (١٩٧٥ــ١٩٩٠) :

أ) الزيادةفى حجم الطلب الإجمالى :

إن تحليل البيانات المنشورة يعطى مؤشرا واضحا للاتجاهات الأساسية للسياسات الاقتصادية المتبعة خلال المرحلة الأولى لسياسة الانفتاح ونتائجها الاجمالية، كما يوضح بعض العوامل الرئيسية التحتية المؤثرة فى هذه السياسات. نبدأ أولا بإعطاء صورة رقمية للزيادة فى حجم الانفاق الداخلى ومكوناته بالأسعار الجارية. بمقارنة

حجم الإنفاق الداخلى الاجمالى بالأسعار الجارية بحجم الناتج المحلى الاجمالى بأسعار السوق الثابتة يقدم مؤشرا إحصائيا للفجوة بين الطلب والعرض الاجماليين المحليين مبدئيا وقبل تعادلهما عن طريق التغير فى ميزان التجارة الخارجية، وفى المستوى العام للأسعار. بطبيعة الحال فائض ميزان التجارة الخارجية للسلع والخدمات مقدرا بالأسعار الثابته يقوم بسد جزء من الفجوة الداخلية بين الطلب والعرض. أما باقى الفجوة فيتم سده عن طريق الزيادة فى المستوى العام للأسعار وبالتالى فهو يمثل الفجوة التضخمية.

إجمالى الإنفاق الداخلى الجارى زاد فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ من ٦٫٣ بليون جنيه مصرى إلى ١٨٫٥ بليون ووصل فى عام ١٩٨٨ إلى ٦٤ بليون جنيه (أنظر جدول ١). أما الناتج المحلى الاجمالى بأسعار السوق الثابتة (لعام ١٩٨٠) فقد زاد من ٩٫٥ بليون جنيه (١٩٧٥) إلى ١٥٫٧ بليون (١٩٨٠) ثم ٢٤ بليون (١٩٨٨). أى أنه فى حين زاد حجم الإنفاق الاجمالى الجارى بما يزيد على ١٠ مرات خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٨ لم يزد الناتج الاجمالى الحقيقى سوى مرتين ونصف.

أما فائض الواردات السلعية والخدمية، أيضا بالأسعار الثابته لعام (١٩٨٠)، فقد تناقص خلال هذه الفترة من ٢٫٣ بليون جنيه عام ١٩٧٥ إلى ٢ بليون (١٩٨٠) ثم ١٫١ بليون (١٩٨٨). إن تناقص الإيرادات الخارجية من المصادر غير العادية لقناة السويس والبترول وتحويلات المصريين..إلخ منذ بداية الثمانينات أدى إلى تناقص القدرة على الاستيراد يضاف إلى ذلك إتجاه معدل التبادل الخارجي لغير صالح مصر مما شكل عاملا إضافيا فى تقلص القدرة الاستيرادية وانخفاض معدل زيادة الواردات الحقيقى. أيضا مع تراكم الدين الخارجي بمعدلات تفوق قدرة الاقتصاد المصرى على خدمته أدى إلى زيادة صعوبة الحصول على موارد خارجية لتمويل العجز فى ميزان المدفوعات والإضطرار لتقليص الواردات. النتيجة النهائية لهذه التطورات هى زيادة

حجم الفجوة التضخمية وزيادة المستوى العام للأسعار لسد الفجوة بين الطلب والعرض الداخلى، كما يتضح من جدول (١) ارتفاع المعدل الحدى للتضخم إلى ما يقرب من ٣٠٪ وربما يعكس هذا الرقم مزيجا من أسعار السوق الرسمية المثبته والأسعار الحرة.

الزيادة الطفرية فى الإنفاق المحلى الإجمالى شملت جميع بنوده. فقد زاد الإنفاق العائلى من ٣ر٢ بليون جنيه فى عام ١٩٧٥ إلى ٤ر٤٤ بليون عام ١٩٨٨ . كذلك ارتفع حجم الاستثمار الخاص من ٤١٩ مليون جنيه عام ١٩٧٥ إلى ٦ر٢ بليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ . أما الإنفاق الحكومى الإجمالى بما فى ذلك الإنفاق الاستهلاكى والاستثمارى والتحويلات فقد ارتفع من ٣ بليون جنيه عام ١٩٧٥ إلى ٤ر٣٣ بليون جنيه عام ١٩٨٩ .

إن المصدر الأولى للزيادة فى الإنفاق العائلى جاء من عوائد عناصر الإنتاج من الخارج. أما الاستثمار الخاص فقد اعتمد أيضا وبدرجة متزايدة على الاقتراض من البنوك. أما الزيادة فى الإنفاق الحكومى بمعدلات تفوق إجمالى الإيرادات وما نجم عنه من عجز فى الميزانية وصل إلى ١ر١٢ بليون جنيه عام ١٩٨٩ فقد تم تمويله عن طريق الاقتراض الداخلى والخارجى. بطبيعة الحال مثل هذه الزيادة الكبيرة فى الإنفاق الإجمالى كان لها تفاعل كبير على الزيادة فى حجم الدخل والإنفاق النقديين. كما يتضح من الإحصاءات المصرفية فقد زادت كمية النقود (ن -٢) خلال نفس الفترة (١٩٧٥-١٩٨٩) من ٤ر٢ بليون جنيه إلى ٥ر٥٨ بليون جنيه. كما زاد حجم القروض لكل من الحكومة وقطاع الأعمال العام من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى من ٦ر٢ بليون جنيه إلى ٨ر٤٢ بليون بالنسبة للأول ومن ٨٨١ مليون جنيه إلى ٣ر١٧ بليون جنيه بالنسبة للثانى.

ب) ضعف مرونات العرض ونمو الناتج المحلي الحقيقي :

أما عن معدلات ونمط نمو جانب العرض فقد كانت الصورة مختلفة تماما . الأمر الذى يدعو للدهشة أنه بالرغم من الزيادة الكبيرة فى كافة مكونات الطلب المحلى بما فى ذلك الاستثمار فإن ذلك لم يؤد إلا إلى زيادة متواضعة فى الناتج الحقيقى ومكوناته . بل أدت الزيادة فى الطلب بالدرجة الأكبر إلى زيادة فى الاستيراد وبالتالى العجز الخارجى وتصاعد فى المستوى العام للأسعار (تضخم). كما يتبين من جدول (١) فإن معدل نمو الناتج الحقيقى تباطأ فى الثمانينات ليصل إلى ١ ٪ فقط عام ١٩٨٩ . أما بالنسبة للصناعات التحويلية فقد عانت من ركود تام فى نهاية الثمانينات .

لعل من الأسباب التى تفسر نمط النمو هذا هو التركيز فى السبعينيات والثمانينات على الاستثمار فى قطاعات الخدمات أكثر من القطاعات السلعية (باستثناء قطاع البترول) وإهمال الاستثمار فى قطاعات الخدمات قبل سياسة الانفتاح أدى إلى اختناقات ونقص شديد فى بعض هذه الخدمات وتدهور فى المرافق العامة والهياكل الأساسية . كما أن معامل رأس المال إلى الناتج فى بعض قطاعات الخدمات كالنقل والمواصلات ، الإسكان ، والمرافق عامة مرتفع للغاية .

ولكن ليس هذا هو السبب الوحيد فمن بين الأسباب الأخرى إتجاه ما يقرب من نصف الاستثمار الخاص إلى قطاع التشييد وبناء المساكن . هذا بالإضافة إلى توجه جانب كبير من الادخار العائلى إلى الاستثمار فى الأصول العينية القائمة والجديدة كالعقارات والأراضى والأصول المالية خاصة العملات الأجنبية . جاء هذا نتيجة للسياسات الاقتصادية العامة ، والارتفاع المستمر فى أسعار هذه الأصول وما يؤدى إليه ذلك إلى معدلات ارباح رأسمالية عالية (Capital gains). هذا إلى جانب ضعف فرص وربحية الاستثمارات العينية الأخرى نتيجة للهياكل التنظيمية والسياسات الاجمالية القائمة .

٣) تراجع قطاع الصناعة كمحرك للتنمية فى مصر:

معدلات نمو الناتج الصناعى الحقيقى بدأت فى التباطؤ منذ بداية الثمانينات، كما ذكرنا أعلاه، إلى أن توقفت تماما فى عام ١٩٨٩ . كان من نتيجة ذلك أن هبطت نسبة الناتج الصناعى إلى إجمالى الناتج المحلى من ١٥٪ عام ١٩٧٥ إلى ١٣٪ عام ١٩٨٨ . وهكذا توقفت الصناعات التحويلية عن كونها محرك التنمية وحل محلها قطاعات أخرى كالبترول وبعض القطاعات الخدمية كالسياحة وقناة السويس. أما بالنسبة للدخل القومى فإن التحويلات الجارية مثل تحويلات المصريين العاملين بالخارج أصبحت تمثل مصدرا هاما إضافيا لنمو الدخل.

إذا نظرنا إلى هيكل قطاع الصناعة التحويلية ونمط نموه نجد أنها قد حدث بها تغير كبير خلال فترة البحث. من بين هذه التغيرات زيادة نصيب القطاع الخاص فى كل من إجمالى الناتج والاستثمار والعمالة. أيضا حدث تغير الهيكل السلعى للنشاطات السلعية. أما من حيث علاقة معدل ونمط الإنتاج بالتجارة الخارجية فقد زادت الواردات بمعدل يفوق كثيرا معدلات نمو الصادرات مما أدى إلى زيادة كبيرة فى عجز الميزان التجارى الخارجى لقطاع الصناعة.

لجداول الاحصائية ٢ ـ ٥ تعطى صورة فوقية للتطورات الهيكلية لقطاع الصناعة خلال الفترة ١٩٧٥ـ١٩٨٩/٨٨ . من بين المعالم الرئيسية للنمو الصناعى منذ بداية سياسة الإنفتاح الاقتصادى تصاعد دور القطاع الخاص الصناعى. طبقا للإحصاءات المنشورة فى تقارير المتابعة لوزارة التخطيط (جدول ـ ٢) ارتفع نصيب القطاع الخاص فى إجمالى العمالة فى الصناعات التحويلية من ١٠٪ عام ١٩٧٥ إلى ١٥٪ عام ١٩٨٩/٨٨ . كما ارتفعت نسبة استثماراته من ١٣٪ إلى ٣٩٪ خلال نفس الفترة.

جدول (١)
نمط النمو الاجمالى ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠

أ) النمو فى الطلب والعرض الكليين والفجوة التضخمية :

	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٨
١ ـ الانفاق المحلى الاجمالى :			
(بالاسعار الجارية ـ مليون جنيه) .			
الاستهلاك العائلى	٣ر٢٨	١١ر٤١١	٤٤ر٤٠٢٧
الاستهلاك الحكومى	١ر٢٩٨	٢ر٥٨٥	٨ر٠٩٠
الاستثمار	١ر٧٤١	٤ر٥٣٩	١١ر٤٨٦
عام	٨٦٣	٣ر٣٠٦	
خاص	٤١٩	١ر٣٩٦	
اجمالى الانفاق المحلى	٦ر٣١٩	١٨ر٥٣٥	٦٤ر٠٠٣
٢ ـ الناتج المحلى الاجمالى :			
(باسعار السوق الثابتة ١٩٨٠ ـ مليون جنيه)	٩ر٥٠٨	١٥ر٧٤٠	٢٤ر٠٥٣
٤ ـ المعاملات الخارجية فى الميزان التجارى :			
(بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ ـ مليون جنيه)			
الصادرات من السلع والخدمات	٣ر١٨٢	٥ر٠٣٤	٥ر٩٠٠
الواردات من السلع والخدمات	٥ر٤٥٤	٧ر٠٧٢	٧ر٠٤٢
صافى الواردات	٢ر٢٧٢	٢ر٠٣٨	١ر١٤٢

ب) محركات ومصادر تمويل النمو فى الطلب الكلى :

	٨١/٧٥	٨٥/٨١	١٩٨٩
٥ - العجز فى ميزانية الدولة :			
(اسعار جارية - بالمليون جنيه)			
اجمالى الايرادات	١ر٥٢٤	٧ر٣٦٣	٢١ر٢٦٧
اجمالى الانفاق	٣ر٠١٥	١٠ر٠٩٤	٣٣ر٤٠٠
العجز الاجمالى	١ر٤٩١	٢ر٧٣١	١٢ر١٣٣
٦ - التمويل المصرفى المحلى والتوسع النقدى :			
(مليون جنيه)			
كمية النقود (ن - ٢)	٢ر٤٣٠	٩ر٠١٧	٥٨ر٥٤٩
الاقراض المصرفى الاجمالى	٣ر٧٢٧	١٢ر١٤٨	٦٣ر٠٥٢
للحكومة والقطاع العام	٢ر٦٣٤	٨ر٠٩٣	٤٢ر٨٣٧
للقطاع الخاص	٨٨١	٣ر٤٨٠	١٧ر٣٣٠
٧ - التوازن والتدفقات الخارجية :			
(بالاسعار الجارية - مليون دولار)			
الصادرات من السلع والخدمات وعوائد عناصر الانتاج	٢ر٩٨٥	٧ر٠٨٧	٩ر٠٨١
الواردات من السلع والخدمات وعوائد عناصر الانتاج	٥ر٤٧١	١١ر٣٠٠	١٥ر٣٣٧
الميزان التجارى	-٢ر٤٨٦	-٤ر٢١٣	-٦ر٢٥٦
تحويلات المصريين العاملين بالخارج	٣٦٦	٢ر٦٩٦	٣ر٣٨٦
تدفقات راسمالية	٩٥٥	٢ر٠٧٦	٢ر٧٥٩
استثمار مباشرة	٢٢٥	٥٤١	٩٧٣
قروض طويلة المدى	٢ر١٣٢	٢ر١٧٢	٨٥٦
٨ - التوازن الداخلى :			
(الاسعار الجارية - مليون جنيه)			
الاستثمار الاجمالى	١ر٧٤١	٤ر٥٣٩	١١ر٤٨٦
الادخار القومى الاجمالى	٧٠٧	٣ر٣٣٨	٤ر٠٨١

	٨١/٧٥	٨٥/٨١	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
٩ - معدلات التضخم(٪)						
تجارة الجملة	١٠ر٣	١١ر٦	١٧ر٢	١٣ر٧	٢٦ر٣	٢٧ر٢
تكلفة المعيشة	١٢ر٧	١٤ر٥	٢٢ر٦	١٩ر٧	١٧ر٦	٢١ر٣
الناتج القومي	١٣	١٠ر١	١٠ر٣	١٢ر٥	٢٧	٢٠

جـ) معدلات ونمط الناتج الحقيقي (جانب العرض) :

	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٨
١٠ - الناتج القومي بالاسعار الثابتة : (العام ١٩٨٠ - مليون جنيه)				
الزراعة	٢ر٥٦٥	٢ر٨٧٥	٣ر٢٩٩	٣ر٥٢٩
الصناعة بترول	٢ر٨٤٠	٥ر٧٨٩	٧ر٧٦٦	٨ر٢٥٦
صناعات تحويلية	١ر٣٤٨	١ر٩٢٨	٢ر٦٨٠	٢ر٩٠٦
خدمات				
قناة السويس				

	٨٥/٨١	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
١١ - معدلات النمو :					
الناتج القومي	٩ر٥	٢ر٨	٢ر٥	٣ر٢	١ر٠
الصناعة التحويلية	٦ر٠	٣ر٥	٢ر١	٢ر٦	٠ر٠
الاستثمار الثابت	٧ر٣	-١٢ر٨	-٧ر٧	-٣ر٦	٠ر٠

		٨١/٧٤	٨٧/٨٢	١٩٨٨	١٩٨٩
١٢- الزيادة في معامل رأسمال إلى الدخل :		٣ر٢	٥ر٦	٦ر٠	١٩ر٠

	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٨
١٣ ـ الناتج القومى بالاسعار الجارية : (مليون جنيه)				
الناتج القومى الاجمالى	٥ر٠٦٠	١٥ر٧٤٠	٣١ر٩٠٢	٥٤ر٠٢٣
الزراعة	١ر٤٦٨	٢ر٨٧٥	٦ر٣٨٦	١١ر٥٢٤
الصناعة والتعدين	١ر٣٦٠	٥ر٧٨٩	٩ر١٢٥	١٣ر٥٧٩
بترول	١٤٩	٣ر١٠٥	٢ر٧٣١	
تحويلية	٨٨٨٠	١ر٩٢٨	٤ر٣١٦	٧ر٥٦٥
الخدمات	٢ر٢٢	٧ر٠٧٦	١٦ر٤٤١	٢٩ر٤٢٠
قناة السويس	٤٠	٥٤٣	٧١٩	

المصدر :

World Bank ; World Tables 1989/90

Trends in Developing Economies. 1990

البنك المركزى المصرى : التقرير السنوى ١٩٨٩/٩٠

فى نفس الوقت وكما يتضح من جدولى (٢) و (٣) فإن المجال الرئيسى ومصدر الزيادة فى الطلب على الإنتاج الصناعى المحلى كان النمو فى الطلب المحلى. كان من نتيجة ذلك أن معدل نمو الصادرات الصناعية كان أقل من معدل نمو كل من الناتج القومى والناتج الصناعى وإجمالى الصادارات السلعية. مرة أخرى يتضح من جدول رقم (٢) إن نسبة الصادرات الصناعية التحويلية لإجمالى الصادرات انخفضت من ٣٠٪ إلى ٢٤٪ من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٩/٨٨ . فضلا عن هذا فإن الجانب الأعظم للصادرات الصناعية التحويلية تركز فى القطاع العام الذى كان نصيبه فى الصادرات الصناعية عام ١٩٨٩/٨٨ حوالى ٩٠٪. أما عن التوزيع الجغرافى للصادرات الصناعية، فقد شكلت الصادرات لدول العملات الحرة نسبة بسيطة من إجمالى الصادرات الصناعية بالنسبة للقطاع الخاص على وجه الخصوص توجهت الغالبية العظمى لصادراته نحو دول الإتفاقيات الاقتصادية.

أما الواردات الصناعية فقد نمت بمعدل يفوق معدل نمو إجمالى الواردات السلعية مما أدى إلى ارتفاع نصيبها من ٥٠٪ عام ١٩٧٥ إلى ٧١٪ عام ١٩٨٩/٨٨ . كان من نتيجة التوجه الداخلى للنمو الصناعى خلال هذه الفترة أن الفجوة فى الميزان التجارى الخارجى لقطاع الصناعات التحويلية ارتفعت من حوالى ١٫٥ بليون جنيه عام ١٩٧٥ إلى ٦٫٥ بليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨.

جدول رقم (٣) يعطى صورة تأشيرية للعلاقة بين ميول نمو الإنتاج والصادرات والواردات على مستوى النشاط الاقتصادى للصناعات التحويلية. كما يتضح من الجدول فإن الميزان التجارى سلبى لكل نشاطات الصناعات التحويلية (عام وخاص) فيما عدا قطاع الغزل والنسيج أما قطاع المنتجات البترولية فإن ميزانه الخارجى يقرب من التوازن. حتى بالنسبة لقطاع الغزل والنسيج فإن من العوامل المؤدية لتحقيقه ميزان خارجى إيجابى هو أن حجم صادراته يتضمن الصادرات من حلج وغزل القطن وهى ليست نشاطات تمثل درجة عالية من التصنيع.

جدول(٢)

قطاع الصناعة (تحويلية) والاقتصاد الكلى

البيـــــــان	٨٧ /٨٦	٨٨ / ٨٧	٩٠ / ٨٨
أ) العمالة (بالمليون):			
اجمالى	٩٫٤٣٣	١٠٫٧٠٢	١٢٫٨٨٠
صناعات تحويلية	١٫١٧٥	١٫٤٦٦	١٫٨٨٢
قطاع عام	٦١٨	٧١٨	٧٧٢
قطاع خاص	١١٩	١٦٤	٢٦٥
ب) الاستثمار الثابت (مليون جنيه):			
اجمالى	١٫٢٨٢	٤٫٥٥٨	١٢٫٥٦٩
عام	١٫٠٩٨	٣٫٢٨٠	٨٫٨١٧
خاص	٢٠٥	١٫٢٧٩	٣٫٧٥٢
صناعات تحويلية	٢٨٧	١٫٢١٥	٣٫٣٣٧
عام	٢٥٠	٩١٥	٢٫٠٣٧
خاص	٣٧	٣٠٠	١٫٣٠٠
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٨
جـ) التجارة الخارجية (مليون دولار):			
اجمالى الصادرات السلعية	١٫٥٩٦	٤٫٧٥٩	٤٫٧٤٥
صناعات تحويلية	٤٧٨	٣٨٨	١٫١٦٣
اجمالى الواردات السلعية	٣٫٩٣٤	٨٫٠٤٧	١٠٫٦٣٩
صناعات تحويلية	١٫٩٥٨	٥٫٠٣٣	٧٫٥٠٢
د) نسبة القطاع العام فى الصادرات الصناعية			٪٨٨
نسبة الصادرات لدول العملات الحرة			
قطاع عام			٪٨٤
قطاع خاص			٪٥

المصدر :

وزارة التخطيط ـ تقارير المتابعة ـ جملة اعداد W.B World Tables, 89-90.

جدول(٣)
الميل للتصدير فى القطاع الصناعى
على مستوى النشاط لعام ٨٣/ ١٩٨٤

النشاط الصناعـــى	الانتاج	الصادرات	الواردات	
	(١)	(٢)	(٣)	
الصناعات الغذائية	٢ر٧٦١	٣٨	٩٨٨	(-)
المشروبات	٢٧٢	٢	-	
التبغ	٦٠٨	٤	٦٩	
الغزل والنسيج	٢ر٢٨٨	٥٨٨	١٣٠	(+)
الملابس الجاهزة	٥١٠	٨	١٣	
الجلود ومنتجاتها	٧٥	١	٥	
الاحذية	١٤٠	-	٥	
الخشب ومنتجاته والاثاث	١ر١٠٠	٣	٣٤٦	
الورق والطباعة	٣٨٣	١٠	١٨٧	
الكيماويات ومنتجاتها	١ر١٨١	٥٣	٧٤٣	(-)
منتجات تكرير البترول	١ر٢٥٧	٢٥٢	٢٥٦	(٠)
المطاط والبلاستيك ومنتجاته	٢٥٧	-	٩٤	
الخزف والصينى والفخار	٦٤	-	١٢	
الزجاج ومنتجاته	١٢١	-	٦٤	
المنتجات التعدينية غير المعدنية	٦٢١	-	٤٠١	(-)
الحديد والصلب والمعادن	٨٦٢	٩١	٥١٥	
الماكينات والمعدات	١ر٧٧٩	٢٣	٢ر٠٥٢	(-)
وسائل النقل	٥٣٩	-	١ر٣٠١	(-)
سلع اخرى	٥١	١	٤٤	

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء : الواردات وأوجه استخدامها فى الاقتصاد المصرى-١٩٨٧

جدول(٤)

الهياكل الاقتصادية والمالية لشركات الصناعات التحويلية

	قطاع عام ١٩٨٩/٨٨	قطاع خاص منظم ١٩٨٧	قطاع خاص استثمارى ١٩٨٧
أ)حساب الانتاج والناتج (مليون جنيه) :			
مبيعات بسعر السوق	١٥٫٦٨٧	٤٠٢	٢٫٦٧٥
مستلزمات انتاج	١٠٫٦٣١	٣١٠	١٫٩٦١
ضرائب ورسوم سلعية	٨٧٨	١٠	٣١
الاهلاك	١٫٠٥٥	١٥	٢٧٣
القيمة المضافه الصافيه	٤٫٧٨٥	٦٦	٥٢٥
اجمالى الاجور	٢٫٥٧٤	٢٨	٢٤١
ايجارات مدفوعة	٨	١	٨
الفائض الاقتصادى	٢٫٢٠٣	٣٧	٢٧٦
الفوائد المدفوعة	١٫٠٢٣	٢٠	٣٣٨
ضرائب مباشرة	٧٢٣	٣	٢٥
الفائض الصافى	٤٥٧	١٤	(-)٨٧
ب) حساب الموارد والاستخدامات الراسمالية (مليون جنيه) :			
الموارد :			
الادخار	٤١٩	١٥	(-)١٠٣
الاهلاك	١٫٠٥٥	١٥	٢٧٣
اقتراض	١٫٨٩	(-)٦٨	(-)٧٦٩
أخرى			
اجمالى الموارد	٥٫٧٤٥	٩١	١٫٨١٣

	قطاع عام 1989/88	قطاع خاص منظم 1987	قطاع خاص استثمارى 1987
الاستخدامات :			
التكوين الرأسمالي الثابت	2,373	25	657
التغير في المخزون	368	3	68
أخرى			
اجمالى الاستخدمات	5,745	91	1,813

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء - تقارير المؤشرات الاقتصادية والمالية - اعداد مختلفة .

جـ) الميزانية المجمعة لشركات القطاع العام :

الخصوم

١ - رأس المال والمخصصات :

١/١ رأس المال	٥ر١٢٠
٢/١ الاحتياطى والفائض	٢ر٨٧٨
٣/١ المخصصات	٧ر٨٥٤
اجمالى	١٥ر٨٥٢

٢ - القروض وخصوم أخرى :

١/٢ قروض طويلة المدى	١ر٤٤٤
٢/٢ قروض من بنوك	٤ر٢٨٤
٣/٢ حسابات مدينة اخرى	٧ر٦٨٧
اجمالى	١٣ر٤١٥
اجمالى الخصوم	٤٣ر١٨٧

الاصول :

١ - الأصول الثابتة	١٤ر٦٠٤
٢ - أصول أخرى طويلة المدى	
٣ - أصول جارية	
اجمالى الأصول	٤٣ر١٨٧

جدول (٥)
تطور هيكل الصناعة حسب النشاط
١٩٧٥ ـ ٨٨ / ١٩٨٩
(ألف جنيه مصرى)

أ ـ القطاع العام

المواد الغذائية :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	٪ ١٩٧٥	٪ ١٩٨٩/٨٨
الانتاج	٦٧٤٧٤٥	٥٤٤٤٧٢٠	٣٣ر٩٤	٢٨ر١٣
المدخلات الوسيطة	٥٢٦٦٨٧	٣٤٣٤٦٢١	٣٧ر٧٢	٢١ر٣٥
القيمة المضافة	١٤٨٠٥٨	٢٠١٠٠٩٩	٢٥ر٠٣	٢٧ر٧٦
الاجور	٤١٥٢٠	٤٥٥٦٠٥	١٥ر٣٣	١٧ر٢٢
العمالة	١٠٠٢٢٠	١٤٤٣٥٨	١٦ر٢٣	١٨ر٧١

٢ ـ الغزل والنسيج والملابس والجلود :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	٪ ١٩٧٥	٪ ١٩٨٩/٨٨
الانتاج	٤٦٥٥٨١	٣٠١٤١٥٧	٢٣ر٤٢	١٥ر٥٧
المدخلات الوسيطة	٢٦٢٩٥٥	١٧٧١٨٩٠	١٨ر٨٣	١٤ر٦٣
القيمة المضافة	٢٠٢٦٢٦	١٢٤٢٢٦٧	٣٤ر٢٥	١٧ر١٥
الاجور	١٠٧١٩٩	٦٥٦٩٤٠	٣٩ر٥٦	٢٤ر٨٣
العمالة	٢٦٩٧١٦	٢٢٦٤٨٤	٤٣ر٦٨	٢٩ر٣٥

٣ ـ الخشب ومنتجاته :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	٪ ١٩٧٥	٪ ١٩٨٩/٨٨
الانتاج	١١٦٩٦	١٣٠٤٣٦	٥٩ر٠	٦٧ر٠
المدخلات الوسيطة	٨١٧٧	٨١٤٨٣	٥٩ر٠	٦٧ر٠
القيمة المضافة	٣٥١٩	٤٨٩٥٣	٥٩ر٠	٦٨ر٠
الاجور	١٨٧٦	٢٤٩٤٨	٦٩ر٠	٩٤ر٠
العمالة	٤٩٢٨	٧٧٦٩	٨٠ر٠	٠١ر١

٤ ـ الورق والطبع والنشر:

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	٪ ١٩٧٥	٪ ١٩٨٩/٨٨
الانتاج	٥٨٢٦٥	٤٤٠٥٥٩	٩٣ر٢	٢٨ر٢
المدخلات الوسيطة	٣٨٥٨٠	٣٢٣٧٣٧	٧٦ر٢	٦٧ر٢
القيمة المضافة	١٩٦٨٥	١١٦٨٢٢	٣٣ر٣	٦١ر١
الاجور	٥٠٣١	٧٦٨٨٢	٨٦ر١	٨١ر١
العمالة	١٢٧٨٢	١٤١٠٢	٠٧ر٢	٨٣ر١

٥ ـ الكيماويات :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	٪ ١٩٧٥	٪ ١٩٨٩/٨٨
الانتاج	٣١١٦٥٤	٣٤٣٥١٤٠	٦٨ر١٥	٧٥ر١٧
المدخلات الوسيطة	٢٢٤٨٥٧	٢٤٣٠٠٨٩	١٠ر١٦	٠٦ر٢٠
القيمة المضافة	٨٦٧٩٧	١٠٠٥٠٥١	٦٧ر١٤	٨٨ر١٣
الاجور	٣٧٧٨٦	٤٨١٠٠٤	٩٥ر١٣	١٨ر١٨
العمالة	٧٤٧٨٢	١٠٩٥٣٦	١١ر١٢	١٩ر١٤

٦ ـ المنتجات الخام غير المعدنية :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	٪ ١٩٧٥	٪ ١٩٨٩/٨٨
الانتاج	٧١١٣٠	١٢١٠٢٣٧	٣ر٥٨	٦ر٢٥
المدخلات الوسيطة	٤٠٥٤٦	٦٠٣٠٧٥	٢ر٩٠	٤ر٩٨
القيمة المضافة	٣٠٥٨٤	٣٠٧١٦٢	٥ر١٧	٨ر٣٨
الاجور	١٢١٣٦	٢١٥٦٢	٤ر٤٨	٥ر٩١
العمالة	٢٦٤٤٦	٤٢١٨٩	٤ر٢٨	٥ر٤٧

٧ ـ المنتجات المعدنية الأساسية :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	٪ ١٩٧٥	٪ ١٩٨٩/٨٨
الانتاج	٢١٦٤٨٠	٢٩٧٥٤٩٨	١٠ر٨٩	١٥ر٣٧
المدخلات الوسيطة	١٨٣١٤٧٠	١٧٧١٢٨١	١٣ر١٢	١٤ر٦٢
القيمة المضافة	٣٣٣٣٣	١٢٠٤٢١٧	٥ر٦٣	١٦ر٦٣
الاجور	٣٥١١٩	٣٥٢٣٧٩	١٢ر٩٦	١٣ر٣٢
العمالة	٦٨٦٤٦	٨٨٣٠٥	١١ر١٢	١١ر٤٤

٨ ـ الماكينات :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	٪ ١٩٧٥	٪ ١٩٨٩/٨٨
الانتاج	١٧٨٤٢٨	٢٧٠٥٨٨٢	٨ر٩٨	١٣ر٩٨
المدخلات الوسيطة	١١١٤٠٩	١٦٩٨٥٠٤	٧ر٩٨	٢٠ر٠٦
القيمة المضافة	٦٧٠١٩	١٠٠٧٣٧٨	١١ر٣٣	١٤ر٠٢
الاجور	٣٠٢٣٩	٤٧١١٧٧	١١ر١٦	١٣ر٩١
العمالة	٥٩٩٠٣	١٣٨٩٣٩	٩ر٧٠	١٨ر٠٠

٩ ـ اجمالى القطاع العام :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	٪ ١٩٧٥	٪ ١٩٨٩/٨٨
الانتاج	١٩٨٧٩٧٩	١٩٣٥٦٦٦٢٩	١٠٠ر٠٠	١٠٠
المدخلات الوسيطة	١٣٩٦٣٥٨	١٢١١٤٦٨٠	١٠٠ر٠٠	١٠٠
القيمة المضافة	٥٩١٦٢١	٧٢٤١٩٤٩	١٠٠ر٠٠	١٠٠
الاجور	٢٧٠٨٧٦	٢٦٤٦١٩٩	١٠٠ر٠٠	١٠٠
العمالة	٦١٧٤٢٣	٧٧١٦٨٢	١٠٠ر٠٠	١٠٠

ب) القطاع الخاص:

١ ـ المواد الغذائية :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	٪ ١٩٧٥	٪ ١٩٨٩/٨٨
الانتاج	٨٩٤٨٠	٢٢٥٣٩٦٩	٣٠ر٧٢	٢٤ر٥١
المدخلات الوسيطة	٧٤٦٩٨	١٤٠٤١٤٦	٣٢ر٥٨	٢٢ر٣٠
القيمة المضافة	١٤٧٨٢	٨٤٩٨٢٣	٢٣ر١٣	٣٢ر٧٠
الاجور	٩٨٩٢	١٦٠٣٧١	٢٦ر٥٠	٢٢ر٢٤
العمالة	٣٤٦٠٩١	٧٣٩٩٣	٢٩ر١٣	٢٨ر٨٠

٢ ـ الغزل والنسيج والملابس والجلود :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	٪ ١٩٧٥	٪ ١٩٨٩/٨٨
الانتاج	٦٠٨٣٧	١٦٥٧٨٥٧	٢٠ر٩٨	١٨ر٠٣
المدخلات الوسيطة	٤٨١٦٣	١٣١٤٣٧٢	٢١ر١٨	٢٠ر٨٨
القيمة المضافة	١٢٦٧٤	٣٤٣٤٨٣	١٩ر٨٣	١٣ر٢٢
الاجور	٨١٩٨	١٥٥٢٣٧	٢١ر٥٥	٢١ر٥٣
العمالة	٣٣٢٨٤	٧٣٥٠٤	٢٨ر٠٢	٢٧ر٨٩

٣ ـ الخشب ومنتجات :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	٪ ١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨
الانتاج	٧٢٨٨	٢٧٠٣٧٣	٢ر٥٠	٢ر٩٤
المدخلات الوسيطة	٥١٢٢	١٤١٤٨٤	٢ر٥٠	٢ر٢٥
القيمة المضافة	٢١٦٦	١٢٨٨٨٩	٣ر٣٩	٤ر٩٦
الاجور	١٢٦٩	٢٥٦٢٣	٣ر٣٤	٣ر٥٥
العمالة	٤١٢٤	٨٩٦٣	٣ر٤٧	٣ر٤٠

٤ ـ الورق والطبع والنشر:

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	٪ ١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨
الانتاج	٣٨٢٥٤	٥٦٨٠٤٣	١٣ر١٣	٦ر١٨
المدخلات الوسيطة	٢٧٥١١	٤٢٨٢١٧	١٢ر١٠	٦ر٨٠
القيمة المضافة	١٠٧٤٣	١٣٩٨٢٦	١٦ر٨١	٥ر٣٨
الاجور	٨٠٦٩	٩٦٦٣٥	٢١ر٢١	١٣ر٤٠
العمالة	١٤١٨٠	٢٣١٣٤	١١ر٩٤	٨ر٧٨

٥ ـ الكيماويات :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	٪ ١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨
الانتاج	٣٨١٤٧	١٨٦٧٧٠٠	١٣ر١٠	٢٠ر٣١
المدخلات الوسيطة	٢٩٣٧٣	١١٦٥٦١٣	١٢ر٩٢	١٨ر٥١
القيمة المضافة	٨٧٧٤	٤٠٢٠٨٧	١٣ر٧٣	١٥ر٤٧
الاجور	٢٨٩٣	٩٢٣٨٧	٧ر٥٣	١٢ر٨١
العمالة	٥٥٣٩	٢٥١١٨	٤ر٦٦	٩ر٥٣

٦ ـ المنتجات الخام غير المعدنية :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	٪ ١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨
الانتاج	١٨٧٣٢	١٧١٨١	٦ر٤٣	٧ر٨٠
المدخلات الوسيطة	١١١٦٢	٥١٤٧٦٤	٤ر٩١	٨ر١٨
القيمة المضافة	٧٥٧٠	٣٠٢٤١٨	١١ر٥٨	٧ر٧٩
الاجور	٣٣٩٨	٦٤٣١٢	٨ر٩٣	٨ر٩٢
العمالة	١٢٩٨١	٢٢٣٦٩	١٠ر٩٣	٨ر٤٩

٧ ـ المنتجات المعدنية الاساسية :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	٪ ١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨
الانتاج	٢٦٣٠٢	١٢٣٦٥٤٢	٩ر٠٣	١٣ر٤٥
المدخلات الوسيطة	٢٢٠٥٦	٨٠١٤٤٢	٩ر٧٠	١٢ر٧٣
القيمة المضافة	٤٢٤٨	٤٣٥١٠٠	٦ر٦٥	١٦ر٧٤
الاجور	٢٩٢٥	٦٤٤٣٩	٧ر٦٩	٨ر٩٤
العمالة	١٠١٥٥	٢١٦٤٦	٨ر٥٥	٨ر٢١

٨ ـ الماكينات :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	٪ ١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨
الانتاج	١٢٢٤٦	٦٢٣٥٨٨	٤ر٢٠	٦ر٧٨
المدخلات الوسيطة	٩٣٠٥	٥٢٦٢٦٤	٤ر٠٩	٨ر٣٦
القيمة المضافة	٢٩٤١	٩٧٣٢٤	٤ر٦٠	٣ر٧٤
الاجور	١٤٣٢	٦٢٠١٢	٣ر٧٦	٨ر٦٠
العمالة	٣٩١١	١٤٨١٣	٣ر٢٩	٥ر٦٢

٩ ـ اجمالى القطاع الخاص :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	٪ ١٩٧٥	٪ ١٩٨٩/٨٨
الانتاج	٢٩١٢٨٨	٩١٩٥٢٥٣	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠
المدخلات الوسيطة	٢٢٧٣٩٠	٦٢٩٦٣٠٢	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠
القيمة المضافة	٦٣٨٩٨	٢٥٩٨٩٤٩	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠
الاجور	٣٨٠٤٦	٧٢١٠١٦	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠
العمالة	١١٨٧٧٥	٢٦٣٥٤٠	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ـ الاحصاء الصناعى السنوى ـ جملة أعداد .

تطور الهيكل السلعى للصناعات التحويلية لكل من القطاع العام والخاص (المنظم) وأيضا العمالة والقيمة المضافة والأجور خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٩/٨٨ يتضح من جدول رقم (٥). من المؤشرات الرئيسية لهذه الأرقام زيادة نصيب النشاطات الصناعية الوسيطة والرأسمالية فى إجمالى الانتاج الصناعى لكل من القطاعين العام والخاص. فى نفس الوقت نصيب القطاعات التقليدية كالصناعات الغذائية والغزل والنسيج اتجه للتضاؤل. هذا المؤشر يعكس تغير نمط الطلب والاتجاه طويل المدى للنمو فى الطلب والانتاج الصناعى الداخلى. هذا النمط السلعى يعكس أيضا الارتباط التوازنى بين العرض والطلب الداخلى لقطاع الصناعة وأنماط نموها.

الأرقام السابقة تعطى صورة واضحة للتطور الهيكلى لقطاع الصناعة من حيث حجمه ودوره فى الاقتصاد القومى، تكوينه السلعى وتوزيع الطلب عليه بين استخدام داخلى وصادرات. ولكنها لا تلقى الضوء على الهياكل الاقتصادية (تكلفة) والمالية للنشاطات الصناعية ومدى كفاءتها الاقتصادية وقدرتها التنافسية فى الأسواق العالمية. جدول رقم (٤) يقدم صورة للجوانب الاقتصادية لقطاع الصناعة التحويلية حسب نوع الملكية والادارة أى قطاع عام واستثمارى (قانون ٢٣٠/٤٣) وخاص منظم (قانون ١٥٩).

الهدف الرئيسى لهذا الجدول هو محاولة قياس الفائض الصافى (الربح الصافى) لقطاعات الصناعة. طبقا لهذا الجدول فإن الفائض الصناعى لقطاع الأعمال العام الصناعى عام ١٩٨٩/٨٨ وصلت إلى ٤٥٧ مليون جنيه مصرى. أما بالنسبة للقطاع الاستثمارى فقد كانت بالسالب (-٨٧ مليون جنيه) والقطاع الخاص المنظم ١٤ مليون جنيه فقط. ضعف ربحية القطاعين الاستثمارى والخاص المنظم بالنسبة لحجم الانتاج ربما يكون مبالغا فيها نظرا لأن البيانات المقدمة من منشآت هذين القطاعين لا تخضع لأى رقابة محاسبية.

معدل ربحية القطاع العام الصناعي، من ناحية أخرى، تبدو مرتفعة طبقا لهذه الأرقام حيث أن نسبة الربح الصافي للقيمة المضافة الصافية تصل لحوالي ٩٫٥٪ إلا أن هذا الرقم لا يتضمن عناصر إضافية للتكلفة مثل الإيجارات والفوائد المحتسبة للمدفوعات عن رأس المال والمباني المملوكة للشركات. إذا أخذنا هذه العناصر للتكلفة في الحسبان فإن فائض القطاع العام الاقتصادي قد يصبح بالسالب. هذا حتى على اعتبار أسعار الفائدة والإيجارات المنخفضة والتي كانت سائدة في النصف الثاني من الثمانينات. فضلا عن ذلك فإن قيمة الإهلاك محسوبة على أساس القيمة الدفترية لراس المال الثابت فإذا احتسبت على أساس القيمة الإستبدالية لهذه الأصول (replacement cost) فإن هذا ينقص مرة أخرى من الفائض الصافي لهذا القطاع.

الهياكل الاقتصادية لقطاع الصناعة تعاني أيضا من اختلالات أخرى بالإضافة إلى انخفاض (أو حتى غياب) معدلات ربحيتها. من بين هذه المشاكل ارتفاع تكلفة العمالة المباشرة وغير المباشرة بالمقارنة بانتاجيتها. هذا يتضح من ارتفاع نسبة اجمالي الأجور في القيمة المضافة والتي تفوق ٥٠٪ في القطاع العام وإن كانت أقل من ذلك قليلا بالنسبة للقطاعين الإستثماري والخاص. بإتباع الأساليب المحاسبية المتعارف عليها والدقيقة لقياس القيمة المضافة الصافية من ناحية وتكلفة العمل من ناحية أخرى نجد أن هذه النسبة تزيد كثيرا عن ٥٠٪ وهي نسبة مرتفعة لدولة نامية تسعى لزيادة معدلات الادخار الموجه للإستثمار العيني ومصدره الرئيسي وهو ربحية قطاع الأعمال المنظم.

من ناحية أخرى اعتمدت الشركات الصناعية (عام وخاص) بدرجة كبيرة على الاقتراض من البنوك لتمويل احتياجاتها الجارية والإستثمارية. كان من أسباب ذلك، خصوصا بالنسبة للقطاع الخاص، إنخفاض التكلفة الحقيقية للإقتراض. وصل حجم الإقراض الداخلي لقطاعي الأعمال العام والخاص عامي ٨٨، ١٩٩٠ نحو ١١٫٨ و ٢١٫٣

بليون جنيه على التوالى مما يزيد على ٤٠٪ من إجمالى الإقراض المحلى. لقد أصبح هذا النمط التمويلى من العوامل الرئيسية لإختلال الهياكل المالية للشركات الصناعية خاصة فى ضوء ارتفاع أسعار الفائدة كجزء من سياسات الإصلاح الاقتصادى وإدارة الطلب.

بالإضافة لما سبق من العوامل المؤثرة فى نمو لقطاع الصناعة فى مصر وكفاءته الاقتصادية نمط تطور إطاره التنظيمى وهيكله المؤسسى. فقطاع الصناعة مقطع (Segmented) إلى عدة قطاعات غير تنافسية من حيث هيكله التنظيمى والقوانين واللوائح التى تنظم إدارته وبالتالى أنماط سلوكه الاقتصادية. فإلى جانب القطاع العام والقطاع الخاص المنظم (قانون ١٥٩) والقطاع الاستثمارى (قانون ٢٣٠/٤٣) يوجد القطاع التعاونى (يتبع لإشراف وزارة الشئون الإجتماعية) والصناعات الصغيرة والحرفية إلخ.. لما كان كل من هذه القطاعات يعمل فى إطار قوانين ولوائح خاصة، فإنه لا يوجد إطار عام يسمح لهذه القطاعات بالمنافسة ويدمجها جميعا فى سوق واحدة. غياب الإندماج الداخلى للشركات الصناعية، خاصة المنظمة، فى سوق موحدة مثل عائقا رئيسيا على طريق التخصص ورفع الكفاءة الاقتصادية.

أيضا الهيكل الصناعى الحالى تكون فى ظل نظام للحماية الاقتصادية متعدد الأبعاد وفى كثير من الأحيان متناقض على الأقل من حيث تحقيق أهدافه الحمائية. التعريفة الجمركية خلقت حائطا مرتفعا يصل فى كثير من الأحيان إلى ما يقرب من ٢٠٠٪ ولكن لما كانت الضرائب الجمركية لا تفرض فقط على السلع الاستهلاكية النهائية بل أيضا على السلع الانتاجية من مواد خام ومنتجات وسيطة وسلع رأسمالية وقطع غيار (spare parts) فإن مستوى الحماية الحقيقية أو الفعلية (Effective protection) اختلفت كثيرا عن الحماية الاسمية (Nominal protection) وتضاربت بين النشاطات المختلفة فى كثير من الأحوال فى اتجاهات غير تلك المقصودة.

إتباع سياسة الدعم الاقتصادى السعرى على نطاق واسع أدى أيضا إلى زيادة الاختلال فى النظام السعرى الداخلى وابتعاده عن الأسعار الاقتصادية القائمة على التكلفة البديلة opportunity cost. كما أضاف هذا العامل إلى الفجوة بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية واختلاف هياكلهما.

فى نفس الوقت اتبعت سياسات لسعر الصرف قائمة على تثبيت أسعار صرف العملات الأجنبية الحرة فى مستوى يقل كثيرا عن أسعارها التوازنية التى تحددها عوامل العرض والطلب. كان هذا من العوامل التى رفعت من تكلفة الصادرات فى الأسواق الخارجية، وخفضت من أسعار الواردات فى الأسواق المحلية. وأيضا كان هذا من العوامل التى أدت إلى الزيادة فى الطلب على الواردات وتعارضه مع سياسة الحماية الجمركية والتى كانت تهدف إلى رفع الأسعار المحلية للواردات. فى غياب سياسة سعر صرف مرنة، أو سياسات إدارة للطلب إنكماشية لتحقيق أهداف التوازن الخارجى، كان الاعتماد الأكبر على ضغط الواردات إداريا عن طريق نظم كأذون الاستيراد أو القوائم الممنوعة إلخ.

فى المرحلة الأولى لسياسة الإنفتاح كانت معدلات نمو العملات الأجنبية الحرة مرتفعة مما سمح بزيادة الواردات بما فى ذلك احتياجات قطاع الصناعة من السلع الانتاجية مما نجم عنه ارتفاع فى معدلات استخدامه لطاقاته الانتاجية. إن تباطؤ تدفق العملات الحرة فى الثمانينات كان من الأسباب الأساسية فى زيادة معدلات الطاقات العاطلة فى الصناعة. أيضا تباطؤ النمو فى الطلب الداخلى على جانب كبير من السلع الصناعية، وعدم قدرة قطاع الصناعة على التوجه نحو التصدير فى ظل أوضاعه الموضحة أعلاه، أديا إلى توقف النمو الصناعى الإجمالى.

٤) سياسات التثبيت (Stabilization)، التحرير (Liberalization) والنمو الاقتصادى (١٩٩١-....) :

تخفيض الفجوة التضخمية فى الاقتصاد المصرى بين الإنفاق المحلى والناتج الحقيقى والذى نجم عن السياسات الإجمالية فى العقدين الماضيين يتطلب تخفيض معدلات نمو الطلب المحلى من ناحية وزيادة معدلات نمو الناتج الحقيقى من ناحية أخرى. نجاح هذه السياسة (من حيث تحقيق التوازن الإجمالى الخارجي والداخلى من ناحية والخروج من الكساد الاقتصادى وزيادة معدلات نمو الناتج الحقيقى والعمالة من ناحية أخرى) يتطلب توقيتا زمنيا ونمطا دقيقا ومحددا لتزامن وتوالى سياسات الإصلاح الاقتصادى. البدء بسياسات تحجيم وإدارة الطلب لا بد وأن يسبق سياسات تحرير جانب العرض حتى لا تؤدى هذه الأخيرة إلى إنفجار فى أسعار السلع والخدمات أو هبوط شديد فى أسعار صرف الجنيه المصرى.

عقب انتهاء حرب الخليج سنحت الفرصة لاتخاذ خطوات هامة نحو تغيير السياسات الاقتصادية نحو التحرير وخلق نظام اقتصادى ليبرالى. تخفيض الدين الخارجي المصرى وزيادة المعونة الاقتصادية الخارجية أديا إلى تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات المصرى وزيادة احتياطيات البنك المركزى من العملات الأجنبية الحرة. وهكذا تم اعتبارا من أوائل هذا العام إتخاذ خطوات هامة فى مجال السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية. فيما يتعلق بالسياسة النقدية تم تحرير أسعار الفائدة ورفعها إلى ما يزيد على ٢٠٪، كما تم تحديد حجم الإقراض المحلى عن طريق وضع سقوف ائتمانية. وفى مجال التجارة الخارجية تم تحرير سعر الصرف كما رفعت معظم القيود على الاستيراد والتصدير والتحويلات المالية جارية أو رأسمالية. أما عن السياسة المالية للحكومة فقد اتخذت بعض الخطوات لتخفيض العجز فى ميزانية الدولة وتمويلها عن طريق السوق المحلية للمال ببيع أذونات للخزانة

كبديل للاعتماد على الإقتراض من البنك المركزى كما كان الأمر فى السابق.

هذه السياسات أدت بطبيعة الحال إلى تباطؤ نمو كمية النقود والإقراض المحلى فضلا عن امتصاص فائض السيولة النقدية لدى البنوك والقطاع العائلى. هذا التطور ساعد على انخفاض معدلات التضخم الحدية. تحرير أسعار الصرف الأجنبى أدت إلى انخفاض سعر الجنيه فى مقابل الدولار الأمريكى ثم استقر سعر الصرف على معدله الجديد (٣ر٣ جنيه مصرى للدولار). من العوامل التى ساعدت على استقرار سعر الصرف الجديد وجود فارق يقرب من ١٥٪ بين أسعار الفائدة على الدولار وعلى الجنيه المصرى. أيضا نظرا لحالة الكساد الاقتصادى فإن الطلب على الواردات كان منخفضا عن معدلاته السابقة.

هذه السياسة تمثل خطوة أساسية وناجحة نحو تحقيق أهداف التوازن والتحرير الاقتصادى. إلا أنها قصيرة المدى ولا بد أن يتبعها طبقا لتوقيت زمنى دقيق سياسات موائمة لتحرير جانب العرض. تثبيت سعر الصرف جاء نتيجة لتدفقات مالية خارجية قصيرة المدى للإستفادة من فروق أسعار الفائدة وليس للإستثمار الثابت المحلى. الإنتقال إلى مرحلة زيادة معدلات النمو الاقتصادى والعمالة يتطلب زيادة الإستثمار الثابت ورفع معدلات استخدام الطاقات العاطلة خاصة الرأسمالية. هذا لن يتأتى إلا بالإنتقال للخطوة التالية للإصلاح وهى تحرير جانب العرض.

تحرير العرض يتطلب إصلاح الهياكل التنظيمية والمؤسسية للاقتصاد المصرى بما فى ذلك قطاع الصناعة. كما يتطلب إصلاح لنظام السوق لخلق مناخ تنافسى وتوحيد قواعدها. فى هذا المجال يلزم التنويه لأهمية أسواق رأس المال ودورها المحورى فى عملية الإدخار والإستثمار. لما كان كل من هذه الموضوعات يتطلب دراسة مستقلة فسنكتفى فى هذا المجال ببعض التعليقات المحددة.

وإن كان قد صدر أخيرا قانون جديد لقطاع الأعمال العام إلا أنه لم يمثل تغييرا نوعيا نحو وضع نظام جديد ومتحرر للإدارة الاقتصادية لقطاع الأعمال العامة وتحريرها من السيطرة المركزية للجهاز الإدارى للحكومة. كما أنه لم يضع نظاما ثابتا ومتحررا لاختيار ومحاسبة قيادات هذا القطاع ومجالس إدارتها. فضلا عن هذا فإنه فى نفس الوقت الذى صدر فيه القانون الجديد فإن الحكومة بدأت فى إعداد خطة خمسية جديدة ١٩٩٢-١٩٩٧ مما خلق تساؤلات كثيرة وعدم وضوح رؤيا. هل يمكن تحديد أهداف الاستثمار والإنتاج والتجارة الخارجية مركزيا دون ما معرفة لأوضاع الأسواق والطلب؟ وحتى إن كان هذا ممكنا. من أين سيأتى التمويل؟ هذه التساؤلات تدفعنا للقول بأنه قد حان الوقت للنظر واتخاذ قرار سياسى فى نوعية التخطيط اللازم والمتوائم مع المرحلة القادمة وهدف بناء اقتصاد ليبرالى. فى رأيى أن نظام التخطيط القائم حاليا غير متوائم مع أهداف الإصلاح الاقتصادى بل ربما يكون عائده الاجتماعى سلبيا حيث يوحى بما ليس هو قائم أو وارد.

فى نفس الوقت لا يبدو أن هناك ميكانيكيات لرسم السياسات الاقتصادية ومتابعتها والتنسيق بينها على المستوى القومى. الجهاز الإدارى للدولة ليس هو الأصلح للقيام بهذه المهمة حيث أن أعباءه التنفيذية كثيرا ما تفوق طاقاته كما أن هياكله التنظيمية وخبراته لا تسمح بالقيام بهذه المهمة على وجه مرضى. هذا بالإضافة إلى أن أفقه الزمنى قصير المدى مما يؤدى إلى عدم وجود تصور وسياسات للإصلاح الاقتصادى على المدى المتوسط أو الطويل.

وفى الختام، يلزم التنويه إلى أنه لما كانت الدولة قد اتخذت قرارا بالتحول نحو اقتصاد ليبرالى فإن العنصر والتوقيت الزمنى لتحقيق هذا الهدف يلعب دورا أساسيا فى نجاحه. الجو الخارجى والداخلى مواتى فى الوقت الحالى للإسراع بعملية الإصلاح خاصة فى جانب العرض. تأخير هذا الإصلاح قد يخلق أوضاعا سياسية تؤدى إلى الرجوع فى سياسات إدارة الطلب التى اتبعت أخيرا. الرأى العام المصرى

مستعد لقبول الإصلاحات وتحمل تكلفتها الاقتصادية والاجتماعية بشرط تحقيق قدر معقول من عدالة توزيع أعبائها .

تعقيب على بحث

تحرير الإقتصاد المصرى والنمو الصناعى فى مصر

أ.د. موريس مكرم الله

لقد قرأت هذا البحث باهتمام وتمعن لاسباب عديدة أولا لأنه يثير قضايا ذات أهمية بالنسبة للمستقل، وثانيا لأنه قام باعدادها أخ وصديق قديم ولكن هذا لا يعنى أن مجرد الصداقة تمنعنى من محاولة مناقشة ماورد فى هذه الورقة فإن الخلاف فى الرأى لا يفسد للود قضية. فأول ملاحظاتى على تلك الورقة انها ركزت بالدرجة الأولى على التطور الاقتصادى فى فترة السبعينيات والثمانينات واستغرقت هذه الدراسة حوالى ٩٠٪ فى حين أن النظرة المستقبلية جاءت فى صفحتين أو ثلاثة على الأكثر فى حين أن الجزء الخاص بالتطور التاريخى ماهو إلا تمهيد للنظرة المستقبلية بالدرجة الأولى وكان من الممكن أن يتوسع الباحث فى النظرة المستقبلية حيث أنها الأهم. وبالنسبة للتطور التاريخى فلقد قسمها الباحث إلى فترتين:

الفترة مابين ١٩٧٣ إلى ١٩٨٠

الفترة مابين ١٩٨١ إلى ١٩٩٠

ولا نختلف كثيرا مع التحليل الوارد بها وهو تحليل مقبول إلا أن هناك بعض التحفظات وهى تحفظات ليست جوهرية ولكن لابد من الاشارة إليها. فمثلا بالنسبة لفترة السبعينات أشار الباحث إلى أنه بالرغم من الانفتاح فلم يحدث تطوير فى التنمية والصناعة بشكل عام وهذا يعود إلى إدارة الاقتصاد القومى. وهنا كان لابد من الدخول فى تفاصيل أكثر لمعنى هذه الإدارة. بمعنى أن التطور الصناعى لم يكن على المستوى المتوقع لاسباب عديدة منها على سبيل المثال أن كثيرا من السياسات كانت تقوم على تشجيع صناعات الاحلال محل الواردات وليس

الصناعات التي تخصص للتصدير. ومثل السياسات الخاصة بالرسوم الجمركية وسعر الصرف ومثل الاجراءات والتيسيرات المعطاه للمصدرين فمثل هذه السياسات لو كنا اتبعناها لاستطعنا أن نخرج منها بتصور للمستقبل ولكانت ساعدتنا بشكل غير عادى على تفهم برنامج الاصلاح الاقتصادى.

وبالنسبة للفترة مابين ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ أنا لا أختلف معه فى الجوهر ولكنى أذكر أن هناك جهدا بذل فى تلك الفترة لتشجيع الدخول فى الاصلاح الاقتصادى. ولابد أن أذكر دور المؤتمر الاقتصادى الأول الذى كان يركز بالدرجة الأولى على البنية الأساسية والانتاج. وكان الجهد المبذول خلال هذه الفترة فى الاستثمارات فى البنية الأساسية التى كانت تعتبر أساسا فى العملية الاقتصادية فكلنا نعلم أن المواصلات والكهرباء والتليفونات كانت غير متوفرة مما كان يتعذر معه الاستثمارات فى تنمية حقيقية. لهذا كان لابد من التركيز على مشروعات البنية الأساسية. فضلا عن أن هناك كثيرا من المشروعات بدأ تنفيذها وكان لابد من استكمالها بدون الدخول فى مشروعات جديدة وهذا يساعد على تفهم عدم تطور القطاع الصناعى بالمعدل المرغوب فيه.

ولو انتقلنا إلى الجزء الأخير من الورقة وهو يركز على الصناعات والتوقعات المستقبلية بالنسبة للصناعة، فهنا السؤال لماذا الصناعة؟ ولماذا التركيز على الصناعة وحدها؟ والمعروف أننا نسعى بقدر الإمكان إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى فى السلع الزراعية. وهنا ايضا الكثير من الامكانيات المتاحة لبس فقط فى المشروعات الافقية ولكن فى الرأسية أيضا. والسياحة ايضا من الممكن أن يتم فيها الكثير فلماذا الصناعة فقط؟ فلابد أن ينظر إلى جميع القطاعات بنظرة أشمل بما تحويه من قطاعات مختلفة كالزراعة والسياحة والخدمات وأيضا عالم الفكر من الممكن أن نستفيد به أيضا كالمسرح والسينما والكتاب..إلخ. أى أن برنامج الاصلاح الاقتصادى أشمل بكثير من مجرد قطاع واحد.

وهنا أود أن اتعرض إلى مكونات برنامج الاصلاح الاقتصادى. فبرنامج الاصلاح الاقتصادى هو برنامج متداخل ومتكامل وشامل ويغطى جانبي العرض والطلب فى نفس الوقت. فلو فكرنا فى جانب الطلب وحده سنجد أنه يشتمل على ثلاث عناصر:

العنصر الأول سعر الفائدة

العنصر الثانى سعر الصرف

العنصر الثالث الموازنة العامة للدولة.

وبأمانة فان أهم هذه العناصر هو عنصر الموازنة العامة فى للدولة فإذا ما استطعنا أن نخفض هذا العجز الحالى فى الموازنة فإنه سيؤثر على سعر الفائدة وبالتالى سيؤثر على سعر الصرف. ولو تكلمنا فى عناصر الموازنة فسنجد أنها تمثل ايرادات ومصروفات. ايرادات كالضرائب أو فائض بعض القطاع العام ..إلخ وبالنسبة للانفاق فهو عبارة عن أجور ومرتبات ويجب ألا ننسى الدعم وهو دعم للانتاج. أى الخلاصة أن القطاع العام ليس لديه فائض يحول للدولة بل على العكس كان يتم دعمه أى دعم للانتاج. إذا هنا لابد من أن ننظر إليها نظرة ذات أهمية وإلا سيستمر الطلب على ماهو عليه. ونحن دائما فى الاقتصاد نتكلم عن الموارد والاستخدامات سواء على مستوى الاقتصاد القومى أو على مستوى الموازنة العامة للدولة. وهنا أرى أن ما تم حتى الآن لا بأس به فالعجز فى الموازنة العامة كان يبلغ ٢٢٪ من الناتج المحلى من ثلاث سنوات أو أكثر أما الآن فلقد وصل إلى ١٤٪ فى العام الماضى ولكن نحاول بقدر الإمكان أن نصل به إلى أقل من ١٠٪، فالواقع أن الضغوط التضخمية تؤثر كثيرا على اسعار السلع والخدمات وتساعد كثيرا على عدم اللجوء إلى موارد حقيقية وهى المدخرات. فلو أمكن تخفيض العجز فى الموازنة فلا شك أن هذا سوف يحرر هذه المدخرات لعمليات استثمارية. إذا هنا يوجد جزء هام وهو يعالج جانب الطلب وله

أهمية. أما جانب العرض فالمكون الأول فيه التركيز على تحرير القطاع العام. فلقد ذكر الباحث أن القانون الذى صدر لتحرير القطاع العام قانون غير كاف ولابد من إعادة النظر فيه..إلخ وقد نختلف فى هذا المضمون لأنه لو نظرنا إلى القانون فسنجد أن القطاع العام سوف يدار على أسس اقتصادية بحته. وفيه حرية كاملة لادارة الشركات التابعة ولكن فيها محاسبة والإدارة ليست دائمة إلى ما لانهاية وايضا التمويل لن يتم عن طريق بنك الاستثمار القومى ولكن لابد وأن يلجأ إلى السوق مثله مثل القطاع الخاص. وإذا عليه فى هذه الحالة أن يدرس قبل اللجوء إلى السوق إمكانية السداد وأيضا له حرية إشراك القطاع الخاص فى حالة زيادة رأس المال أو دمج بعض الأصول أو بيع بعض من رأس ماله أو الاكتتاب فيه. إذا هناك حرية كاملة تعطى للقطاع العام وان يدار مثل القطاع الخاص. ولهذا أثاره المتعددة بالنسبة للاسعار. ونظرا لأنه سينافس القطاع الخاص فلابد وأن يعيد النظر فى التكلفة أو يعيد النظر فى العمالة وهذا سنجىء له فيما بعد. والقطاع العام فى مصر يتكون من ثلاث مجموعات:

الأولى: وهى المشروعات الموجودة فى المحافظات وتم بيع ٧٠٪ منها.

والثانية: المشروعات المشتركة وهنا التفكير فى طرح مساهمة القطاع العام فى هذه الشركات فى سوق المال وبالتالى اى زيادة فى راس المال لابد وأن تطرح للقطاع الخاص مستقبلا.

الثالثة: وهى القطاع العام ١٠٠٪ فهذا سيلجأ مستقبلا مثله مثل القطاع الخاص إلى إدارته باسلوب اقتصادى وإذا أمكن يتم بيعه. وهنا أود أن أشير إلى نقطة أشار إليها الباحث فى ورقته وهى أن البرنامج لابد من الاسراع فيه كيف؟! الاسراع فيه كيف يكون وهذا فيه مليارات؟ وبالرغم من أن البرنامج لابد من الاسراع فيه إلا أننا يجب ألا ننسى أن هذه الشركات قيمتها مليارات الجنيهات. بمعنى أنه إذا ما سارعنا إلى بيعها كلها ربما لا نجد المشترى لها. ولهذا لابد أن يكون

هناك نوع من التفكير في عرض هذه الشركات في ظروف ملائمة ولأن اغلبها يعاني من اختلالات في الهياكل التمويلية لأن عليها مديونيات كثيرة للبنوك والبعض كان يطلق عليها. الشركات المتعثرة والأصح أن يطلق عليها الشركات المخسرة أى فرض عليها الخسارة.

ولهذا لابد من اعادة النظر في الهياكل التمويلية لها حتى يمكن طرحها للقطاع الخاص. وبالتالي الأمر ليس تدرج لأن التدرج يعني البطء ولكن يجب أن يتم بشكل مناسب وكلما أمكن الاسراع يتم الاسراع.

المكون الثاني في جانب العرض هو تحرير الاسعار. والمعروف أن الاسعار حررت بالكامل فيما عدا القطن وقصب السكر ففي خلال سنتين سوف يترك السعر كلية وبالنسبة للسلع الصناعية كان هناك خمس مجموعات أربعة تم تحريرها بالكامل والمجموعة الخامسة ولها أهمية وهي الأدوية فهذه قضية انسانية واجتماعية وهناك محاولة لتحريرها بالكامل أيضا.

المكون الثالث لبرنامج الاصلاح الاقتصادى هو تحرير التجارة الخارجية وهو ما سبق وأن تمت مناقشته في ورقة الأمس. وأود أن أضيف أيضا أنه بالنسبة للواردات الأصل فيها التحرير بالكامل ولكن هذا سيتم على مراحل وحتى قائمة السلع المحظور استيرادها ستنتهي خلال سنة على الأكثر والاكتفاء بالرسوم الجمركية. وحتى الرسوم الجمركية فإن الفرق بين الحد الأدنى والحد الأعلى لها لن يكون على المستوى الحالي. أى ستكون هناك حدود معقولة وهذا سيعرض الانتاج المحلي للمنافسة. وهذا أمر مطلوب لأنه في ظل حماية مطلقة فإن الكفاية الانتاجية تضعف بشكل غير عادى. ولهذا لابد من تعريضها للهواء من أجل أن ينظر إلى التكلفة والتكنولوجي إلى آخره.

المكون الرابع: وهو ماسبق وأن أشار إليه الدكتور الباحث عن القائمة السلبية، هناك قائمة سلبية متضمنة عدد من الأنشطة الاقتصادية

يحتفظ بها للقطاع العام هذه القائمة قابلة للتعديل من فترة إلى أخرى ويعاد النظر فيها. وهنا يثار السؤال لماذا القائمة السلبية؟ هناك بعض صناعات لها علاقة أساسية بالأمن القومي لا يمكن تركها للقطاع الخاص. وكذلك بعض مشروعات ذات أثر على البيئة لابد وأن يتولاها القطاع العام أى أن هناك اسبابا عديدة تدعو إلى الاحتفاظ ببعض الانشطة ولكن هذا لن يكون على الدوام ولكن يعاد النظر فيها بين آن وآخر.

المكون الخامس: وهنا فيه رد على التساؤل الذى أثير فى المحاضرة السابقة، وهو أن هذا البرنامج لابد وأن تكون له آثار اجتماعية مثلا على العمالة وعلى البطالة. ولهذا أنشئ الصندوق الاجتماعى للتنمية وهو صندوق تتوافر له موارد حاليا فى حدود حوالى ٢ مليار جنيه مصرى ويستهدف بالدرجة الأولى أربع أغراض اساسية وهى:

١ ـ التدريب التحويلى لمن يفقد فرصة عمل لكى يحول إلى مجالات عمل مطلوبة.

٢ ـ الإقراض لمن يرغب فى إقامة مشروعات خاصة.

٣ ـ تمويل مشروعات كثيفة العمل لاستيعاب أكبر ما يمكن من بطالة موجودة.

٤ ـ أيضا يستهدف تقديم المساعدة الفنية لمن يرغب فى انشاء مشروع لاستثمار امواله مع الاقتراض من الصندوق إن أمكن.

إذا البرنامج متكامل يغطى كافة جوانب الحياة الاقتصادية. ولهذا فإن النظرة الشاملة تساعد كثيرا فى تفهم العلاقات التبادلية ما بين مختلف المتغيرات والعوامل الاقتصادية. ولهذا أهمية كبرى وقطعا سيكون له أثر على الصناعة. فإن الصناعة لن تكون صناعة تعتمد على الاحلال محل الواردات فقط بل يجب أن تكون صناعة تسعى إلى الكفاية الانتاجية وزيادة الانتاجية سواء لانتاج سلع يحتاج إليها السوق

المحلى وتستطيع أن تنافس السلع المستوردة. أو سلع يمكن توجيهها إلى التصدير. وبالتالى فإن القطاع الصناعى سيقوم على أسس سليمة فعلا ويمكن أن يتطور مع الوقت ويصبح القطاع الرائد فى التنمية الاقتصادية.

وهنا أحب أن أذكر أن قطاع الصناعة جرت العادة أن يعتبر القطاع الرائد للنمو فى الدول النامية ومن رأيى أنه لو رجعنا إلى التاريخ الاقتصادى سنجد أن فى أغلب الدول الصناعية الكبرى التى اشتهرت بالصناعة المتقدمة فإنه سبق وأن تم فيها ثورة زراعية. فلو رجعنا إلى تاريخ المملكة المتحدة أو فرنسا أو الولايات المتحدة فسنجد الثورة الزراعية مهمة للغاية وهى الأساس الذى يجب أن تركز عليه التنمية الصناعية المستقبلية. ويمكن أن أكون متحمسا للزراعة ولكن حتى فى المانيا فلقد سبقت الثورة الزراعية الثورة الصناعية.

تعقيب على بحث

تحرير الاقتصاد المصري والنمو الصناعي في مصر

الدكتور محي الدين الغريب

الحقيقة بالنسبة للبحث الذى تقدم به الدكتور عصام منتصر هو بالدرجة الأولى بحث تناول التحرير الاقتصادى والنمو الصناعى فى مصر. ولقد ركز البحث على الجوانب الهيكلية أى الناتج القومى وتطورات مكونات الناتج القومى وقطاع الصناعة فيه وكيف انخفض نصيب قطاع الصناعة التحويلية من ١٥٪ فى عام ١٩٧٥ إلى ١٣٪ فى عام ١٩٨٨ . وتكلم عن الصادرات الصناعية وكيف أن الجزء الأكبر منها ولا يقل عن ٩٠٪ هى من صادرات القطاع العام بينما القطاع الخاص له ١٠٪. وأن معظم صادرات القطاع العام تذهب إلى دول الاتفاقيات بينما الذى يصدر للدول الحرة هو القطاع الخاص ..إلخ وانتقد العلاقة بين السياسة الجمركية وسياسة سعر الصرف وكيف أن الحكومة كانت تحمى بسياسة جمركية عالية بينما فى نفس الوقت مثبتة سعر الصرف للجنيه وهذا قبل ٨٧ . فكان الجنيه مقوما بأزيد من قيمته الحقيقية وهذا شجع على التوسع فى الواردات ..إلخ.

وفى الجزء الأخير تكلم على الجزء الذى عرضه الآن وهو الخاص بسياسة التحرير الاقتصادى فيما يتصل بسياسة سعر الفائدة وسياسة سعر الصرف. وذكر بايجاز شديد فى فقرة واحدة شئ عن قطاع الأعمال ولهذا وبالرغم من أن البحث جيد فى معالجته للتطور الهيكلى للاقتصاد المصرى فى الفترة من بداية الانفتاح فى عام ٧٥ إلى الآن إلا أننى كنت اتوقع عندما نتحدث عن التحرير الاقتصادى والنمو الصناعى بأن نركز أيضا على جوانب خاصة بالسياسة الاقتصادية فيما يتصل بعملية النمو فى القطاع الصناعى الذى يتناقص وزنه النسبى فى الاقتصاد القومى من ١٥٪ إلى ١٣٪. مفهوم التحرر الاقتصادى أنه يجب أن

تتمتـع جميـع المشروعـات بغض النظـر عن قطاع عـام أم قطاع خاص أن تتمتـع فعلا بالحريـة فـى اتخـاذ القرار والمسـاواة فـى المعاملـة والمسـاواة فـى الأعبـاء بالنسبـة لاسعـار المدخلات وحرية البيـع فـى السـوق بالنسبـة لعمليات التصديـر والاستيـراد والتحريـر بمعنـاه الحقيقـى هو أن يعمل الجميـع بنفـس الشـروط فـى سوق يسـود فيـه التنافـس وبالتالـى البقـاء للأصلـح والعبـرة بالأكفـأ .

الوضـع الحالـى فـى الواقـع الذى حصل فـى السنـوات الماضيـة من ٧٤ إلى الآن أنا لا اعتبـر أنـه كانت هناك درجة كافيـة من التحـرر فـى تلك السنـوات . حقيقـة أننـا غيرنـا النظـام القديـم إلى نظام يشجـع القطـاع الخاص ولكن لـم يكن القطـاع الخاص قد حصل على المزايـا المناسبـة التـى تجعلـه فـى وضـع على نفـس المصاف مع القطاع العـام . وبمعنـى اخر وحتـى الآن نجد أن أسعـار المدخلات تختلف فـى القطـاع الخاص عن القطـاع العـام وبصفـة خاصة القطـاع الاستثمـارى .

فالقطـاع العـام يأخذ الخامات والطاقـة بالاسعـار المدعمة بينمـا القطـاع الاستثمـارى يأخـذه بالاسعـار العالميـة والكل يعمل فـى سوق واحدة . والكل المفروض أن يلقـى معاملة واحدة غيـر أنـه حتـى بيـن القطـاع الخاص وبعضـه فنجـد أن القطـاع الخاص خارج نطاق قانـون الاستثمـار يحصل على الخامات والطاقـة بالاسعـار الداخليـة المدعمة والقطـاع الاستثمـارى يحصل عليها بالاسعـار العالميـة وتبقـى نفـس المشروعات وتبيـع نفـس السلـع ومقامة فـى العاشـر من رمضان أو غيـره ويملكهـا مصريـون الكل يأخذ نفس مزايـا الاعفـاءات بينمـا اسعار المدخلات تختلف فـى السعـر أما السـوق فهـو واحد وفيـه منافسـة فكيـف نتكلـم عن سوق التحـرر الاقتصـادى فـى وقت تكـون فيـه اسعار المنتجات تتنافـس فـى سوق واحدة بينمـا المدخلات يحكمها عوامل تميـز بيـن القطاعيـن .

التحريـر الاقتصـادى أدى إلـى أن قطاع الصناعـة بالمفهـوم السابـق الذى كان يسرى فـى الفتـرة من ٧٥ إلى ٨٨ وهى الفتـرة التـى عالجها

البحث لم يراع مبدأ المساواة فى التعامل فى السوق وكانت النتيجة ونحن نتعامل فى سوق دولى الاستثمار بالنسبة للمصرى والعربى والأجنبى هو مجال مفتوح المصرى فى مناخ الحرية له أن يستثمر فى مصر أو خارج مصر وكذلك بالنسبة للعربى والأجنبى أن يأتى لمصر أو يستثمر فى أى مكان آخر وهناك تقييم للمزايا والمناخ العام اليوم حين يجئ مشروع يعتمد اعتمادا على الطاقة اعتمادا كليا ويجد أن بلدا مثل السعودية تعطى الطاقة بأسعار رمزية وهناك اتفاقيات بشأن تبادل عديد من السلع ذات المنشأ تنتقل بدون رسوم جمركية فيفهم من دراسة الجدوى إذا كان الطاقة لها وزن كبير فى تكاليف الانتاج وبالتالى نجد أنها ستأخذ هناك بسعر رمزى وهنا بالسعر العالمي فسنجد أنه من الأوفر أن يقيمها فى إحدى دول الخليج الذى يعطى الطاقة بأسعار رمزية. إذا الحافز على الاستثمار يؤثر على تدفق الاستثمار نتيجة لعنصر التمييز لصالح قطاع ضد قطاع آخر.

التحرير يعنى أن يتعامل الكل بنفس الشروط وبالتالى لا يجئ اليوم القطاع التعام ويصدر لاوروبا بسعر رخيص للمنسوجات حتى أن السوق الاوروبية المشتركة اعتبرته أنه فيه نوع من الاغراق، بينما القطاع الخاص والذى يقوم بانتاج الملابس الجاهزة يواجه صعوبة فى الحصول على الخيوط حتى بالاسعار العالمية وليس بالاسعار الداخلية المدعمة. فهذه أيضا تمثل مشكلة ويجب أن ننظر إلى تعظيم العائد على مستوى الاقتصاد القومى بدون تمييز بين قطاع وآخر.

فى الواقع كان من الضرورى وخاصة أن الورقة تعالج تحرر الاقتصاد المصرى ونمو القطاع الصناعى أننا نتكلم عن قطاع الأعمال العام وقانون قطاع الأعمال الجديد هو قانون جيد ولكن المهم هو روح القانون وان يطبق بروح القانون. بمعنى آخر عندما نتكلم عن الشركات القابضة وهى تجمع الشركات ذات النوعية الواحدة بالجدل النظرى والحوار هل هذا هو أفضل اسلوب؟ فالمؤسسات كانت زمان تجمع نفس الشركات ذات النوعية الواحدة تحت ظلها والشركات القابضة ممكن أن

تجمع ايضا بنك وشركة تامين يعنى كانت تأخذ نوعا من التكامل الرأسى وليس التشابه الأفقى. يعنى هناك مجالات عديدة للموارد مطلوبة فالمرحلة القادمة والتى لابد منها ونحن نتكلم عن بحث عن التحرير الاقتصادى والنمو الصناعى والذى يستهدف فى مضمونة أن قطاع الصناعة يقتضى منا أن ننظر إلى قطاع الصناعة ككل لأنه يجبأن يحتل الأهمية المطلوبة خصوصا الصناعات المستخدمة للايدى العاملة والصناعات الناقلة للخبرة التكونولوجية والصناعات التى تكمل زيادة الاعتماد على [illegible]ات بمعنى نوع من التكامل بين الصناعات وبعضها البعض.

إذا المرحلة القادمة تقتضى أن ننظر إلى قطاع الصناعة ككل ولابد أن يتمتع القطاع العام بحرية كاملة وهى الحرية الواردة فى روح قانون قطاع الأعمال العام وليس بالشكل الذى يمكن أن يطبق فيه خلافا لما ورد فى روح القانون. بمعنى آخر أن المسألة ليست تكرار لاشكال قديمة ولكن الأمر يحتاج لحوار دائم بهدف التوصل إلى أفضل شكل لمكونات الشركات القابضة فى إطار الشركات القابضة. لابد أن يتمتع القطاع العام بالحرية الكاملة حتى يستطيع أن يتنافس مع القطاع الخاص وأن يتمتع القطاع الخاص أيضا بكل الحرية الكاملة حتى يستطيع أن يتنافس فى السوق المحلى وفى الخارج وفى التصدير لأن التصدير أصبح مسألة هامة للغاية.

أيضا لوحظ أن الورقة خلت من ذكر المناطق الحرة فى مصر رغم أن المناطق الحرة شاهدت دفعة كبيرة فى الأونة الأخيرة وفى ظل القانون ٢٣٠ . وأنا اعتبرها هى نقطة بداية هامة لتحرير الاقتصاد المصرى فى مجال دفع عملية التصدير.

هنا فى الواقع من أجل أن أنهى كلامى أود أن أذكر أننا وإن كنا قد قطعنا قدرا من التحرير فى عام ٨٩/٨٨ لكن أنا أنظر إلى برنامج الألف يوم أو المناداة بتكثيف برنامج التحرير الاقتصادى فى مسيرة

التحرير. التحرير الموضوعى الواقعى الحقيقى وليس قرارات تأخذ الطابع الشكلى دون الدخول فى المواجهات الحقيقية التى تعنى تحرير الاقتصادى المصرى. لابد أن يصبح أو سيصل فى نهاية مطاف التحرير إلى مصاف السوق العالمى وأن يقوم على المنافسة وأن يكون التحرير بمعنى أن ننافس من خلال العوامل السعرية وفى يوم قريب سنجد أن الحظر الكمى على الواردات للحماية سيلغى جزء كبير منه. وحتى يقف القطاع الصناعى فى مصر فى موقف المنافس لابد أن يكون هناك قدر أكبر من التنافس من الداخل حتى يستطيع أن يتنافس مع الخارج.

بهذا المفهوم صدرت القائمة السلبية والتى اعتبرها نقطة البداية فى تحرير الاستثمار، القائمة السلبية التى تركت الحرية الكاملة للدخول فى أى مجال من مجالات الاستثمار فيما عدا عدد محدود من الأنشطة التى تطلب الأمر فيها موافقة مسبقة وهى بصفة خاصة أنشطة الصناعات التجميعية بهدف تشغيل واستخدام القاعدة الصناعية العريضة وزيادة امكانيات التوسع الصناعى بما يزيد من الاعتماد الداخلى المتبادل بين الطاقات الصناعية المتاحة. التحرير بمعنى أن يسمح باستخدام الطاقات المعطلة الموجودة فى الداخل وهناك طاقات صناعية أنشئت وفى حاجة إلى التحرير لكى تستغل استغلالا كاملا.

نقطة أخرى ذكرها الباحث فى ورقته وهى أن تحرير المؤشرات مثل سعر الفائدة وسعر الصرف وتوقعه أن هذين المؤشرين كانا سيكونان على غير ماهما عليه حاليا لو أن السقوف الائتمانية لم تكن موجودة. هنا أود أن أشير إلى أن هذا كله برنامج متكامل وأن السقوف الائتمانية هى جزء لا يتجزأ من برنامج تحرير السياسة النقدية والمالية. أى أن تحرير سعر الفائدة وتحرير سعر الصرف والسقوف الائتمانية عبارة عن برنامج متكامل. أى أن كلها اجراءات داخل إطار واحد يرسم سياسة الاستقرار الاقتصادى الذى تحقق منه الكثير ومنه سننطلق فى المرحلة القادمة نحو التنمية الشاملة والتى لابد أن تقوم على تحرير اقتصادى حقيقى.